وفي منطقة رام الله، اشتكى بعض المواطنين، في قرية ديرديوان الواقعة إلى الشمال من رام الله من انه قد تم، في الأيام الأخيرة، تسييج أراض تابعة لهم، على أيدي المستوطنين اليهود. كما قال مواطنون من قرية الجيب القريبة من مستوطنة جبعون ان السلطات الاسرائيلية صادرت مؤخراً خمسمئة دونم من أراضيهم لأغراض الاستيطان.

ومن الجدير بالذكر، انه جرت في الأشهر الأخيرة، حملة واسعة لمصادرة الأراضي الواقعة بالقرب من القرى العربية، وذلك من أجل إقامة مستوطنات يهودية عليها، وذلك بموجب أسلوب الاعلان عن الأراضي، أياً كانت، بأنها أراضي دولة. ففي كل يوم، يشتكي المواطنون العرب، في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، من أن سلطات الحكم العسكري تقوم بتسييج عشرات الآلاف من الدونمات التي يمتلكونها (**هآرتس**، ١٩٨١/٣/١٥).

اجراءات تعسفية لتضييق الخناق على المواطنين

وفي هذا الاطار، استدعى الحاكم العسكري في منطقة رام الله، يوم ١٩٨١/٢/١٨، مخاتير قرى منطقتي: رام الله والبيرة وأبلغهم بأن أية معاملات، أو مشاريع، يقدمونها سوف لن تنجز إذا لم يتم تقديمها عبر «يسمى بـ «رابطة قرى رام الله»، ويأتي هذا الاجراء التعسفي من قبل سلطات الحكم العسكري في محاولة يائسة لإلغاء دور البلديات الوطنية المنتخبة من قبل السكان، وجعل كافة الأمور الحياتية التي تخص السكان تمر عبر اطر الحكم العسكري، والاطر العميلة له (**وفا**، ١٩٨١/٢/١٩).

ومن جهة أخرى، قامت السلطات المحتلة، يوم ١٩٨١/٣/١، بإغلاق صحيفة القدس العربية لمدة خمسة أيام، بأمر من المراقب الرئيسي للصحف ووسائل الاتصال. وقد جاء هذا الاغلاق بسبب نشر الصحيفة خبراً يتعلق بالتنظيم السري الاسلامي في منطقة المثلث خلافاً لأوامر الرقابة. وقالت مصادر أمنية ان نشر هذا الخبر الحق ضرراً بأمن الدولة (**دافار**، ١٩٨١/٣/٢).

كما قررت لجنة الاستئناف العسكرية، في ١٩٨١/٢/٩، تمديد فترة الاقامة الجبرية المفروضة على محرري الصحف العربية الثلاثة وهم: مأمون السيد (الفجر)، أكرم هنية (الشعب) وبشير البرغوتي (الطليعة) ومنعهم من مغادرة أماكن سكنهم في رام الله، لمدة نصف سنة أخرى. ولم يرد تفسير لهذا القرار.

وقد أبلغ القرار إلى المحامية فيلتيسيا لانغر من قبل الحكم العسكري، بعد أن وافق قائد عام الضفة الغربية العسكري عليه. وعلم مراسل صحيفة عل همشمار، من مصدر عسكري، ان الهدف الرئيسي من هذا القرار يتمثل بمنع الصحافيين الثلاثة من مزاولة أية نشاطات سياسية لكونهم أعضاء في لجنة التوجيه الوطني (**عل همشمار**، ١٩٨١/٢/١٠).

كما مدد الحكم العسكري، يوم ١٩٨١/٢/١٧، فترة الاقامة الجبرية المفروضة على رئيسي بلديتي عنبتا والبيرة، وحيد حمد الله وابراهيم الطويل لمدة ستة أشهر أخرى، ومنعهما من مغادرة مدينتيهما، كما ان الاقامة الجبرية مفروضة أيضاً على معظم أعضاء لجنة التوجيه الوطني (**هآرتس**، ١٩٨١/٢/١٨).

ومن جهة أخرى، علم ان مجموعة من الاكاديميين، في الجامعة العبرية في القدس، توشك على الانتهاء من اعداد تقرير حول الحرية الاكاديمية في الضفة الغربية المحتلة. وقالت مصادر مطلعة ان هذا التقرير سيؤدي إلى احراج سلطات الحكم العسكري وخصوصاً القسم الخاص بالكتب التي يمنع تداولها في الأراضي المحتلة.

وأضافت المصادر ان التقرير يؤكد ان قائمة الكتب الممنوعة تتضمن نحو ثلاثة آلاف كتاب، بينما يصر المسؤولون في الحكم العسكري على أن الرقم الصحيح هو ستمئة كتاب فقط. وقد ادعى المتحدث باسم الحكم العسكري بأن قائمة الكتب الممنوعة تتضمن ستمئة كتاب فقط، ولكنه رفض، في الوقت نفسه، تقديم نسخة عنها إلى أية جهة محايدة (**القدس**، ١٩٨١/٣/٩).

مقاومة المواطنين للاستيطان واجراءات المصادرة

وقد أثارت عمليات مصادرة الأراضي في المناطق